IFAD

الربط بين تسيير موارد الأراضي والمياه

يعتبر ضمان وصول الفقراء إلى موارد الأراضي والمياه على حد سواء عنصراً أساسياً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما هدف خفض نسبة المعانين من الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015. ويعتمد معظم هؤلاء الناس على الزراعة كمورد للرزق. على أن المداولات الدولية ما تزال تتناول قضايا المياه والأراضي كل على حدة، وتنظر إلى الاستخدام الواسع للمياه في الزراعة على أنها مسألة مثيرة للمشكلات.

وفي معظم البلدان النامية، تستهلك الزراعة أكثر من 80 في المائة من الموارد المائية الموضوعة قيد الاستخدام، غير أن أكثر من نصف المياه المحولة نحو القطاع الزراعي لا تسهم إسهاماً مباشراً في الإنتاج الغذائي على نحو ما هو مزمع. ومع تزايد عدد البلدان التي تواجه نقصاً حاداً في المياه، فإن الاستخدام الفعال للمياه في الزراعة للحد من الفقر والجوع يشكل قضية من القضايا المهمة.

وتتفق الآن معظم الوكالات الإنمائية الدولية وجهات إدارة المياه، مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، والشراكة العالمية للمياه، ومجلس المياه العالمي، على أن النهوض بتسيير الموارد المائية، لا توفيرها، هو العنصر الأساسي في معالجة أزمة المياه المتصاعدة في البلدان النامية. ويتضمن ذلك إقامة النظم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والإدارية اللازمة لتطوير وإدارة الموارد المائية، ولضمان التسليم العادل للخدمات المائية.

غير أنه بالنسبة للمزارعين الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة، فإنه لا يمكن فصل الوصول المضمون إلى المياه عن مثل هذا الوصول إلى الأراضي. وعلى سبيل المثال فإن الأرض المحرومة من الماء ليست بذات قيمة لمزارع يعيش في منطقة قاحلة. وحينما يتمتع المزارعون بالوصول المضمون إلى كلا هذين الموردين الطبيعيين، فإن بمقدورهم الاستثمار بثقة في أساليب الإدارة، والتدريب، والتقانات والمنظمات التي تمكّنهم من الاستفادة بحصافة من الموارد المائية المحدودة.

ولا يمكن أن تُعالج أزمة المياه المتصاعدة معالجة شاملة إلا إذا ما تم الإقرار بالصلات القائمة بين الوصول إلى الأراضي وإلى المياه، وتفهم قضايا التسيير ذات الصلة. ويعتمد النجاح على الحلول المحلية لتحديات الفقر والبيئة، بما يجعل من استراتيجيات موارد الرزق والدخول التي يعتمدها فقراء الريف الأساس الذي تستند إليه الإدارة المستدامة للموارد.

دور الصندوق

تركز مهمة الصندوق على ثلاثة أهداف استراتيجية هي:

- تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم
- تحسين الوصول المتكافئ إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية
- تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق

وفي العقود الأخيرة ساند الصندوق التحولات في تسيير الأراضي والمياه كوسيلة لتسهيل وصول فقراء الريف إلى هذه الموارد الطبيعية، وضمان الحد من الفقر، وترسيخ الأمن الغذائي وتحسين موارد الرزق. ويشمل ذلك العمل من خلال منظمات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بحيث تتحدد على نحو أفضل طبيعة التحولات الضرورية، وكذلك العمل مع الحكومات الوطنية والمحلية لتغيير السياسات والتشريعات. والهدف هو تمكين فقراء الريف من المشاركة في إدارة موارد الملكية المشتركة التي يعتمدون عليها.

وقد نفَّذ الصندوق سلسلة من دراسات الحالة لتوثيق نتائج هذه المبادرات والنهوض بإدماج الدروس المستقاة في أنشطته الواسعة. وتوضح دراسات الحالة، من كل من بنغلاديش، وبيرو، والسودان، كيف يمكن لإصلاحات تسيير الأراضي والمياه أن تحسِّن بشكل كبير موارد رزق فقراء الريف.

بنغلاديش

النهوض بتسيير المياه الداخلية يعود بالفائدة على فقراء الريف

استفاد الصيادون المعدمون في بنغلاديش استفادة كبيرة من الإصلاحات الواسعة المتعلقة بتسيير الأحواض المائية الداخلية. وتتسم المصايد الداخلية بأهمية بالغة بالنسبة للأمن الغذائي وموارد الرزق، غير أن وصول الصيادين المعدمين إلى البحيرات محفوف بالمشكلات. وفي العادة يهيمن الأثرياء على ترتيبات الإيجار السنوية، بحيث يضطر الفقراء من أفراد المجتمعات المحلية إلى العمل كصيادين على أساس الحصة ومن ثم الحصول على عوائد زهيدة. ويعني الافتقار إلى الوصول المضمون إلى البحيرات والشواطئ على حد سواء أنه ليس هناك من حوافز تذكر تدفع بالفقراء إلى الاستثمار في حماية البحيرات. ويقود ذلك إلى تدهور متواصل في المصيد، مما يخلِّف أثراً سلبياً على موارد الرزق المحلية.

وخلال السنوات الأربع عشرة الماضية، وبدعم من مشروع صغار صيادي الأسماك في البحيرات المتخلفة عن تغير مجاري الأنهار الممول من الصندوق، شهدت الحالة تحسناً ملموساً. وقد بدأ تطبيق ترتيبات الإيجار طويل الأجل فيما يتعلق بالبحيرات والشواطئ العامة، كما أن مجموعات الصيادين تضطلع الآن بدور أنشط في إدارة الموارد. وكإجراء آخر لحماية الفقراء، فإن عضوية المجموعات تقتصر على أولئك الذين يعيشون دون خط فقر محدد. وقد شجعت هذه الإصلاحات الصيادين تدريجياً على الاستثمار في البحيرات، مما أدى إلى النهوض بالقدرة الإنتاجية والبنية الأساسية، وإلى تحسن مستويات المخزونات السمكية، وارتفاع دخول الصيادين. واستفادت النساء على نحو خاص من الإصلاحات التي مكَّنتهن من الوصول بشكل كامل إلى الموارد السمكية في البرك.

وتؤكد دراسة الحالة أن إصلاحات ممارسات التأجير، والمترافقة مع الإنشاء القانوني لمنظمات الصيادين وتمكين هذه المجموعات لتدير مواردها بصورة مستدامة، يمكن أن تقود إلى توفير فوائد واسعة للمجتمعات المحلية الفقيرة والحكومة على حد سواء.

بيرو

الاستفادة من المعارف المحلية في النهوض باستخدام الأراضي

أحدثت إصلاحات تسيير الأراضي والمياه المستندة إلى أساليب الإدارة المحلية تحولاً في القدرة الإنتاجية الزراعية ونهضت بموارد الرزق في المجتمعات المحلية الريفية النائية في جبال الإنديز في بيرو.

وقد انقرضت الكثير من المعارف الأصلية المتعلقة بزراعة السفوح، وأساليب صون المصاطب، والري في بيرو على مدى السنوات الخمسمائة الماضية. على أن المعارف الأصلية قد حافظت على بقائها في مجتمع أسمایاکو المحلي، حيث تُزرع مساحة تزيد على 1.000 هكتار من المصاطب التي تعود إلى ما قبل اكتشاف أمريكا وتُستخدم كأراض للرعي على مدار العام. وتُستخدم المؤسسات المجتمعية لإدارة موارد الأراضي والمياه، بالاستناد إلى جدول زمني يعتمده المجتمع المحلي. وفي العادة تضطلع النساء بمسؤولية أنشطة الري.

وعبر مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية الذي يدعمه الصندوق وتقنياته الحديثة للتخطيط التشاركي، فقد أعيد استكشاف طريقة ري تقليدية ونُقلت إلى نحو 90 في المائة من الأسر في أسمایاکو. ثم نُشرت الطريقة من خلال المعارض التنافسية المعنية بالتقاليد إلى مئات المجتمعات المحلية الأخرى في الإقليم. وتمت مساندة التدريب بفضل قرار حكومي لتطبيق نظام اللامركزية بصورة فعالة على خدمات الإرشاد والإمداد المقدمة إلى المجتمعات المحلية.

السودان

تسخير مشروع ري ضخم لخدمة المجتمعات المحلية الفقيرة

تجري مساندة أكثر من 67.000 من الأسر الزراعية الفقيرة في السودان لتطوير القدرات الفردية والمؤسسية التي تحتاج إليها لإدارة مشروع تقليدي ضخم للري الفيضي. وفي هذا النوع من الري تحوَّل المياه من الأنهار إلى الحقول أثناء فترات الذروة في الفيضانات. وهذه المياه محملة بالطمي وتكفل تسميد التربة مع ترطيب منطقة جذور النباتات.

وكان مشروع الري قد أنشئ في العشرينات من القرن الماضي لإنتاج القطن، وتدهورت أحواله في السبعينات. وعانت إدارة المشروع من التشتت والمحسوبية، وكان هناك تحول نحو محاصيل الكفاف، وانخفضت معدلات استرداد رسوم المياه. ويركز النهج التقليدي لاستصلاح مثل هذه المشروعات على البنية الأساسية، غير أن المشروع الجديد لإنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش الذي يدعمه الصندوق يمنح الأولوية لموارد الرزق الأسرية.

وتكفل تنمية القدرات والإصلاحات المؤسسية انخراط كل الجهات المعنية في عملية اتخاذ القرارات. ويعتبر ذلك أساسياً في نجاح المشروع. ويجري تطوير إصلاحات في ميدان موارد الأراضي والمياه بحيث يكتسب الناس المزيد من الحقوق المضمونة فيما يتعلق بها استناداً إلى المنظمات المحلية القائمة. وفي الوقت ذاته تُعزز رابطات المنتفعين بالأراضي والمياه هذه لمجابهة التقليد القوي المتمثل في إدارة الري الحكومة بجانب الإمداد. ويشكل ذلك تحدياً رئيسياً لضمان تمتع المزارعين بحقوق الأراضي والمياه، واضطلاعهم بمسؤولية موارد رزقهم.

النتائج والدروس

- تتركز نسبة تزيد على 80 في المائة من استخدام المياه في البلدان النامية في قطاع الزراعة. وتدعو الحاجة إلى زيادة التركيز على هذا القطاع لمعالجة أزمة المياه.
- وبالنسبة للمزارعين الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن من المتعذر التعامل مع المياه والأراضي كموضوعين منفصلين عن بعضهما البعض. ومن المستبعد أن تخلف التدابير الحكومية والإنمائية الرامية إلى إحداث تحولات تقتصر على تسيير موارد الأراضي أو موارد المياه بمفردها أثراً مستداماً.
- وبالنسبة للمزارعين الفقراء، فإن ضمان الوصول إلى الأراضي يمكن أن يقود إلى ضمان الوصول إلى المياه، والعكس صحيح. ويؤدي هذا بدوره إلى الوصول إلى القروض الائتمانية والاستثمارات لمزارعهم، مما يمكن أن يحسن من موارد رزقهم، وينهض بكفاءة استخدام المياه الزراعية.
- وعلى المستوى المحلي، هناك هياكل تسيير للأراضي والمياه قائمة بالفعل بشكل من الأشكال، ولكنها لا تحظى بالاعتراف بصورة منتظمة على المستويات المؤسسية العليا. ولكي تؤدي الإصلاحات إلى تحسين موارد رزق فقراء الريف، فإن الحاجة تدعو إلى سماع أصواتهم والإقرار بشواغلهم كجزء من عملية الإصلاح ذاتها.
- ويقتضي الأمر التسليم بأن المعارف والأساليب المحلية تشكل أساساً صلباً لبناء التحول المستدام في تسيير الأراضي والمياه.
- وينبغي الإقرار بدور النساء في إدارة موارد الأراضي والمياه واستخدامها كجزء من عملية الإصلاح.
- ومن الواجب تطوير قدرة الأفراد، والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بحيث تضطلع بالمسؤوليات المرتبطة بالإصلاحات.
- ويعتبر بناء الثقة في المجتمعات المحلية وبين الجهات الشريكة جانباً أساسياً من جوانب تطوير القدرات، بحيث يمكن لها العمل بصورة جماعية لاستخلاص المنافع المشتركة.
- وتحتاج تعبئة الدعم الواسع للإصلاحات إلى مضي وقت كاف. وبمقدور المنظمات غير الحكومية أن تكون أداة مفيدة لمساندة عملية الإصلاح، وهو ما لا ينسجم دائماً مع القيود الزمنية والمالية للمشروعات الإنمائية.
- ويتسم الدعم الخارجي بالأهمية. وبمقدور الدعم المالي، المترافق مع حوار السياسات، أن يضطلع بدور المحفز للمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية والحكومات للسعي إلى إحداث التحولات. كما أن الوكالات الدولية تزود المجتمعات المحلية الصغيرة والمنظمات المحلية والوطنية بإحساس قيم بالاعتراف، والسمعة والتشجيع على المستوى الدولي.
- ويؤدي توثيق خبرات تسيير الأراضي والمياه في بلد ما إلى تشجيع تفهم أفضل لآراء الجهات المعنية والجهات الشريكة للصندوق. ويخلق ذلك الفرص لمناصرة الفقراء وحوار السياسات بصورة فعالة على مختلف الأصعدة بغية تيسير الوصول إلى التقانات والموارد الطبيعية الإنتاجية.

للإتصال

Rudolph Cleveringa
Senior Technical Advisor
Agriculture water management and rural infrastructure
Technical Advisory Division, IFAD
Via del Serafico, 107
00142 Rome, Italy
الهاتف: 2068 5459 06 39+
الفاكس: 3068 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.cleveringa@ifad.org

الوصلات

يمكن الإطلاع على دراسات الحالة الكاملة، بالإضافة إلى وثيقة تجمل النتائج والدروس المستفادة، على العناوين التالية:
www.ifad.org/events/water
www.ifad.org/events/euroafrica/

مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية
www.marenass.org

IFAD
معلومات الاتصال

International Fund for Agricultural Development
Via del Serafico, 107
Rome, Italy 00142
الهاتف: 54591 06 39+
الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org

يونيو/ حزيران 2006